الأنباء
السبت 21 ديسمبر 2013

أكدت ضرورة التوصل إلى حل سياسي سريع للأزمة

روسيا تبحث مع «الائتلاف» التحضيرات لـ«جنيف 2» وكيري: الصراع في سورية لن ينتهي إلا بالمفاوضات

انطلاق الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر «جنيف2» بحضور وفود من روسيا واميركا والامم المتحدة (ا.ف.ب)

أميركا تتخلى عن سعيها للحصول على موافقة مجلس الأمن على بيان يدين تصاعد القصف على حلب

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزارة الخارجية الروسية امس ان نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف، بحث في جنيف مع أمين عام الائتلاف الوطني السوري المعارض بدر جاموس التحضيرات لعقد مؤتمر جنيف ـ2.

ونشرت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني بيانا جاء فيه، أن بوغدانوف التقى في جنيف جاموس، حيث تركز اللقاء على التحضير لعقد مؤتمر جنيف ـ2 حول سورية.

وأضاف ان الطرف الروسي أكد ضرورة التوصل إلى حل سياسي سريع للأزمة في البلاد عبر الحوار السوري ـ السوري غير المشروط.

واستضافت جنيف امس اجتماعا بين ممثلين عن روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة تحضيرا لعقد مؤتمر جنيف ـ2.

بدوره، أكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن الصرع الدائر في سورية لن ينتهي سوى عبر المفاوضات وذلك لإنقاذ الشعب السوري.

ونقل تلفزيون شبكة (سي ان ان) الأميركية عن كيري قوله «إن واشنطن تؤمن بأن الحل العسكري سيؤدي إلى مزيد من استنزاف الأرواح في سورية ولاسيما تدفق المزيد من العناصر المتطرفة إلى سورية وتهديد دول الجوار وبالنهاية قد يؤدي إلى تقسيم دولة سورية.

وأضاف: «من الواضح أن طرفي الصراع في سورية سيواصلان القتال وفي النهاية فان الشعب السوري هو الضحية، وكما أن الصراع السوري يمتد إلى خارج حدود البلاد، وبات يهدد دول الجوار نظرا لتدفق اللاجئين السوريين إليها. وأكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري التزام بلاده بعقد مؤتمر (جنيف ـ2) على أساس مؤتمر (جنيف ـ1)، وذلك لإيجاد حل للازمة السورية وتسويتها عبر المفاوضات، لافتا إلى أن جنيف ـ1 أكد على تشكيل حكومة انتقالية في سورية بصلاحيات كاملة.

وشدد على ثبات موقف واشنطن الداعم لرحيل الرئيس السوري بشار الأسد الذي فقد شرعيته وقدرته على البقاء في السلطة، مؤكدا ان الائتلاف السوري يعد الممثل الشرعي للشعب السورية ولن يقبل ببقاء الأسد في السلطة، وشدد على ان مؤتمر جنيف ـ2 من شأنه تلبية طموحات الشعب السوري كله من جميع الطوائف فضلا عن إنهاء سيطرة الجماعات المتطرفة.

وأوضح وزير الخارجية الأميركي جون كيري «أن قضية تدمير أسلحة الأسد الكيماوية لن تنهي الأزمة السورية ولن تغير الوضع بالنسبة للمدنيين الذين يتعرضون للقذف من قبل النظام السوري الذي يستخدم الصواريخ الباليستية، لاسيما من يموتون جوعا نظرا لمنع النظام وصول المساعدات الإنسانية لبعض المناطق.

وكما أعرب عن رفضه للتحليلات التي تعتبر أن بقاء الأسد في السلطة ضروري لإنجاز برنامج تدمير الأسلحة الكيماوية السورية قائلا: «إن هناك الكثير من الضباط الكبار داخل القيادة السورية الذين يمتلكون المعلومات حول الترسانة الكيماوية، مضيفا: «الأسد بحد ذاته ليس مهما لعملية حصر وتدمير هذا السلاح. وأكد وزير الخارجية الأميركي على أن واشنطن ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، لافتا إلى أن الولايات المتحدة تعد المانح الأكبر للمساعدات الإنسانية للشعب السوري، مشيرا إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما كان قد أعلن مؤخرا عن تقديم 89 مليون دولار إضافة للمبالغ التي قدمتها واشنطن مسبقا. وأوضح وزير الخارجية الأميركي جون كيري «ان قضية تدمير أسلحة الأسد الكيماوية لن تنهي الأزمة السورية ولن تغير الوضع بالنسبة للمدنيين الذين يتعرضون للقذف من قبل النظام السوري الذي يستخدم الصواريخ الباليستية، ولاسيما من يموتون جوعا نظرا لمنع النظام وصول المساعدات الإنسانية لبعض المناطق. كما أعرب عن رفضه للتحليلات التي تعتبر أن بقاء الأسد في السلطة ضروري لإنجاز برنامج تدمير الأسلحة الكيماوية السورية قائلا: «إن هناك الكثير من الضباط الكبار داخل القيادة السورية الذين يمتلكون المعلومات حول الترسانة الكيماوية، مضيفا: «الأسد بحد ذاته ليس مهما لعملية حصر وتدمير هذا السلاح. وأكد وزير الخارجية الأميركي على أن واشنطن ملتزمة بمواصلة معارضة روسيا، حسب ما أعلن دبلوماسيون امس الأول.

وكان البيان الأميركي يعبر عن «سخط» مجلس الأمن أمام الهجوم الذي يشنه سلاح الجو السوري الذي يقصف منذ 5 أيام الأحياء التي يسيطر عليها المتمردون في حلب.

وكان يجب ان يحصل هذا الإعلان غير الملزم على موافقة أعضاء مجلس الأمن الـ 15 لتبنيه. ولكن موسكو حمت مجددا حليفها السوري رافضة اتهام النظام في الإعلان وعمدت واشنطن إذن الى سحب النص.

وجاء في النص ان الدول الاعضاء تندد خصوصا باستعمال صواريخ سكود و«براميل متفجرة» في قصف حلب.

وقال كورتيس كوبر، مساعدة المتحدث باسم البعثة الأميركية في الأمم المتحدة «نحن محبطون جدا من رفض إعلان يعبر عن سخطنا الجماعي أمام الوسائل الوحشية التي يستعملها النظام السوري ضد مدنيين». وأضاف ان استعمال براميل متفجرة «يشير ايضا الى مزيد من الوحشية من قبل نظام الأسد»، مضيفا ان «أقل ما يمكن ان يفعله مجلس الأمن هو إدانة هذه الأعمال الوحشية». وحسب دبلوماسيين، فإن موسكو تعارض ايضا مطالبة مجلس الأمن بفتح طرق المساعدات الإنسانية في سورية. واقترحت دول عربية من جهة ولوكسمبورغ واستراليا من جهة أخرى مشاريع إعلانات في هذا المجال.

ولكن روسيا «أعربت عن استعدادها لاستعمال حق النقض (الفيتو) حتى بدون قراءة هذه النصوص»، حسبما أعلن ديبلوماسي غربي.

الكونغرس الأميركي يقر الميزانية العسكرية للعام 2014 بقيمة 632,8 مليار دولار

واشنطن ـ يو.بي.آي: أقر الكونغرس الأميركي، ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) للعام 2014، التي تبلغ قيمتها 632,8 مليار دولار، وتتضمن بصورة خاصة بندا يسهل نقل معتقلين من غوانتانامو الى بلدان أجنبية.

وذكرت وسائل إعلام أميركية أن الكونغرس أقر ميزانية الدفاع بـ 84 صوتا، مقابل اعتراض 15 عضوا. وتخصص الميزانية، التي تمت المصادقة عليها إثر تسوية بين الديموقراطيين والجمهوريين، نحو 552,1 مليار دولار للإنفاق العسكري على القواعد، والمعدات، إضافة إلى تدريب القوات والموارد، وتتيح زيادة رواتب العسكريين بنسبة 1٪.

كما تخصص نحو 80,7 مليار دولار للعمليات خارج الأراضي الأميركية، والقسم الأكبر منها للحرب في افغانستان.

وتتضمن الميزانية بندا يتيح للرئيس باراك اوباما، إصدار أوامر بنقل معتقلين في غوانتانامو الى بلدان اجنبية، ما قد يسمح له بتنفيذ الوعد الانتخابي الذي قطعه في العام 2008 بإغلاق هذا المعتقل الواقع في كوبا، وتنتظر الميزانية توقيع أوباما عليها لتصبح نافذة.

البيت الأبيض: مشروع قانون نقل معتقلي غوانتانامو «يتسق مع أمننا القومي»

واشنطن ـ كونا: قال البيت الأبيض أمس انه على الرغم من أن مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2014 لا يعالج جميع نواحي القلق التي تبديها الإدارة الأميركية، فإن أحكامه المتعلقة بنقل معتقلي سجن غوانتانامو التي ستوفر للإدارة مرونة إضافية في عمليات النقل «تتسق مع مصالح أمننا القومي».

وذكر المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني في بيان صحافي أمس أن إدارة الرئيس باراك اوباما تدعم مشروع القانون لأنه يساعد القوات الأميركية في عمليات الطوارئ أو أوضاع الاستقرار وفي الحرب التقليدية والحروب غير النظامية ومواجهة التهديدات غير التقليدية ودعم جهود بناء القدرات مع القوات العسكرية الأجنبية.

وأشار البيان إلى أن الإدارة الأميركية تشيد بعمل الكونغرس في مجال توسيع الجهود المبذولة لمنع الاعتداء الجنسي بين عناصر القوات المسلحة وتعزيز حماية ضحايا الاعتداءات الجنسية بشكل كبير فضلا عن توسيع نطاق تعويضهم والفوائد الكبيرة التي ستحصل عليها العناصر داخل القوات المسلحة وهي مهمة في عمليات التجنيد والروح المعنوية للقوات المسلحة.

وأوضح البيان انه رغم أن مشروع القانون يتضمن عددا من الأحكام التي تقيد أو تحد من قدرة وزارة الدفاع على مواءمة القدرات العسكرية وهيكل القوات مع استراتيجية الرئيس اوباما وتنفيذ فعاليات محددة «فإن الإدارة سعيدة بالتعديلات والتحسينات الواردة في مشروع القانون التي تعالج معظم الاعتراضات الكبيرة للإدارة مع الإصدارات السابقة بشأن هذه القضايا» مضيفا أن «الإدارة تدعم تمرير التشريع».

واشنطن تسعى لاحتواء الخلاف مع نيودلهي بعد اعتقال ديبلوماسية هندية في نيويورك

واشنطن ـ رويترز: سعت الحكومة الأميركية لإظهار موقف موحد وهونت من مؤشرات على خلاف بين وزارة الخارجية ومسؤولي إنفاذ القانون الذين تولوا قضية ذات حساسية سياسية تتعلق بتعرض ديبلوماسية هندية للتعرية للتفتيش بسبب مزاعم عن مخالفة خاصة بتأشيرة دخول. وكان القبض على الديبلوماسية ديفياني خبراجادي قد أثار غضب الهند التي طالبت باسقاط التهم المنسوبة لها كما طالبت بالقبض على مدبرة المنزل ـ وهي هندية الجنسية كذلك ـ التي اتهمت الديبلوماسية بالاحتيال ودفع أجر زهيد لها. وفي خطوة غير معتادة أخرجت الولايات المتحدة أسرة ربة المنزل سانجيتا ريتشارد من الهند. وقال بريت بهارارا مدعي مانهاتن إن محاولات بذلت من الهند «لإسكات» ريتشارد وحملها على العودة الى بلادها. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الهندية أمس الاول «يتعين السؤال عن حق حكومة أجنبية في إجلاء مواطنين هنود من الهند اثناء نظر قضايا ضدهم في النظام القضائي الهندي»، وقبل تفجر الخلاف الديبلوماسي يوم السبت الماضي كانت العلاقات بين البلدين تبدو ودية وتتحسن.

وسعت وزارة الخارجية الأميركية لتهدئة غضب الهند لكن ممثلي الادعاء الأميركيين لم يظهروا أي بادرة على انهم مستعدون لإسقاط دعواهم ضد خبراجادي، وفي بيان شديد اللهجة دافع بهارارا يوم الأربعاء عن أسلوب معاملة الديبلوماسية.

وجاء بيانه بعد بضع ساعات من اتصال وزير الخارجية الأميركية جون كيري بمستشار الأمن القومي الهندي لإبلاغه اعتذاره عن أسلوب معاملة خبراجادي. وتحدثت امس الاول ويندي شيرمان وكيلة وزارة الخارجية الأميركية مع سوجاتا سينغ وكيلة وزارة الخارجية الهندية للتأكيد مرة أخرى على أهمية العلاقات الأميركية الهندية والتعهد بالعمل لحل تعقيدات القضية.

ونفت ماري هارف المتحدثة باسم الخارجية الأميركية أن تكون الوزارة تمارس ضغوطا على مسؤولي إنفاذ القانون لإسقاط القضية، وقالت للصحافيين «هذا غير صحيح».

البرلمان الأوكراني يصادق على مشروع قانون بشأن العفو عن المتظاهرين الأوكرانيين

جلسة البرلمان الأوكراني في كييف امس (رويترز)

كييف ـ أ.ش.أ: أقر البرلمان الأوكراني أمس الأول مشروع قانون بشأن العفو عن المشاركين في المظاهرات في العاصمة الأوكرانية كييف.

وقال النائب الأوكراني عن حزب الوطن بافل بترينكو ـ في تصريح نقلته وكالة أنباء «ايتار تاس» الروسية ـ إن المشروع يبرئ المشاركين في المظاهرات المناهضة لتغير موقف أوكرانيا تجاه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي وحتى دخول مشروع القانون حيز التنفيذ.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن قواعد مشروع القانون تسقط الإجراءات الجنائية بحق المتظاهرين الذين تم اتخاذ إجراءات جنائية بحقهم منذ الحادي والعشرين من نوفمبر، واعتبار هؤلاء المتظاهرين بلا سجلات جنائية.

إلى ذلك، أفادت الأنباء الواردة من أوكرانيا بأن لقاء قريبا سيجمع بين مسؤولي الحكومة الأوكرانية وممثلي المعارضة لإجراء محادثات مائدة مستديرة لعرض النتائج الأولية للتحقيق الذي جرى حول تفريق مسيرة احتجاجية في الـ 30 من نوفمبر الماضي في ميدان الاستقلال وسط العاصمة كييف.

وذكر راديو (صوت روسيا) امس ان الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش سيحضر تلك الجولة من المحادثات، لاسيما مع اقتناعه انه ينبغي على السلطات والمعارضة والمجتمع المدني استخلاص النتائج السليمة من الأحداث الأخيرة في البلاد والتي تصنعها الشعوب ـ على حد قوله ـ لافتا إلى أنه ينبغي على الجميع الأخذ في الاعتبار الأخطاء التي ارتكبت.

ولاتزال الأزمة السياسية داخل أوكرانيا دون حل حتى هذه اللحظة، في الوقت الذي أعربت فيه المعارضة عن استعدادها للحوار غير أنها طالبت بالعفو عن المحتجين السلميين الذين اعتقلتهم الشرطة.

من جانبه، أكد الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، امس أن كييف قادرة على حل مشاكلها الداخلية بنفسها دون أي تدخل خارجي.

وقال يانوكوفيتش ـ حسبما أفادت قناة (روسيا اليوم) ـ إن «الأزمة في أوكرانيا هي شأن داخلي»، مؤكدا رفضه للتدخل الخارجي من أي كان، مضيفا «نحن لا نجري مباحثات وزيارات لدول أخرى عندما تندلع فيها نزاعات داخلية ولا ندعو إلى معارضة السلطات هناك، ذلك موقف مبدئي بالنسبة لنا».

وتابع أنه: «يرفض بشكل قاطع أن يأتي أحد ليعلمنا كيف يجب أن نعيش، لدينا ما يكفي من الحكمة والإرادة السياسية والمسؤولية أمام الأجيال القادمة»، مؤكدا ضلوع السياسيين في مثل هذه الأزمات، ناصحا السياسيين المعارضين للحكم بضبط النفس، محذرا من القيام بخطوات تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين فلا يجب ان ننسى مصالحنا الوطنية.

بعد تصاعد نفوذ الإسلاميين والجهاديين

الجيش الحر يعمل على «توحيد صفوف» مقاتلي المعارضة

عواصم ـ وكالات: أعلن رئيس أركان الجيش السوري الحر اللواء سليم إدريس العمل على «توحيد صفوف» المقاتلين المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد، في وقت يشهد الميدان تراجع حضور هذا الجيش مقابل تصاعد نفوذ المجموعات الإسلامية والجهاديين بعد نحو أسبوعين من سيطرة مقاتلين إسلاميين على مخازن أسلحة تابعة لمقاتليه قرب الحدود التركية.

وقال إدريس في تسجيل مصور بث اليوم الجمعة «إن رئاسة الأركان للقوى العسكرية والثورية تؤكد للجميع على أنها تعمل على متابعة تأمين الإمداد العسكري والإغاثي للمقاتلين، وعلى درء الفتن وتوحيد الصفوف واستيعاب كل المقاتلين على الأرض، المؤمنين بأهداف ثورة الشعب السوري».

وتوجه إلى «كل القادة عسكريين وثوريين، طالبا منهم التوحد صفا واحدا في مواجهة الظلم والطغيان»، قائلا «إننا نبادر ونمد يدنا للجميع نعتبر كل المقاتلين الثوار في وجه نظام «الرئيس السوري» بشار «الاسد» المجرم إخوتنا وابناءنا».

وتأتي هذه التصريحات بعد نحو أسبوعين من سيطرة «الجبهة ألإسلامية» التي شكلت حديثا من مجموعات اسلامية بارزة، على مخازن اسلحة تابعة لهيئة الأركان على مقربة من الحدود التركية في السابع من كانون الأول/ديسمبر.

وتشكلت الجبهة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في اكبر تجمع لقوى إسلامية يهدف إلى إسقاط الرئيس الأسد وبناء دولة إسلامية، ومن أبرز هذه المجموعات «لواء التوحيد» وجيش الإسلام وحركة «أحرار الشام».

وعد تشكيل الجبهة نكسة للجيش الحر الذي كان يشكل مظلة لغالبية مقاتلي المعارضة، لاسيما انه أدى إلى حرمانه من مجموعتين أساسيتين هما «لواء التوحيد» الناشط في محافظة حلب (شمال)، وجيش الإسلام الذي يقاتل خصوصا في ريف دمشق.

وأدت سيطرة الجبهة على المخازن إلى تعليق واشنطن ولندن مساعداتهما غير الفتاكة للشمال السوري إلى المجموعات المصنفة «معتدلة»، وذلك خشية وقوعها في يد الجماعات المتطرفة.

وتتبع هيئة الأركان للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ابرز مكونات المعارضة السورية المدعومة من دول غربية عدة أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

في هذا الوقت، انتقد قائد جبهة النصرة في سورية أبو محمد الجولاني أسلوب المغالاة في تكفير الأفراد والمجتمعات المسلمة، وقال إن الجبهة لا ترى هذا المنهج، بل تعتقد أن المجتمعات في بلاد الإسلام «مسلمة في عمومها»، وتعنف «بل وتعاقب» كل من يقول إن الأصل هو كفر هذه المجتمعات.

وأضاف الجولاني ـ في مقابلة خاصة مع الجزيرة أن الجبهة تترك الأمر في الحكم بالتكفير لما وصفه بالمحاكم الشرعية والعلماء، ليقرروه وفق ضوابط الشريعة الإسلامية في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمستقبل النظام السياسي في سورية، أكد الجولاني أن جبهة النصرة لا تطمح للانفراد بصياغة مستقبل سورية السياسي بعد سقوط النظام، وقال «لا نريد أن ننفرد بقيادة المجتمع حتى ولو وصلنا إلى مرحلة تمكننا من ذلك».

وأوضح أنه يترك ذلك في حينه لما سماه لجانا شرعية وأهل الحل والعقد، وسيجتمع الجميع «لوضع خطة لإدارة البلد وفق شرع الله تعالى لبسط الشورى والعدل».

وقال الجولاني إن الجبهة ليست مشروعا وليد اللحظة، ولكنها نتاج طويل لتاريخ من البطولات، رابطا قيامها بتسلسل تاريخي منذ زمن الرسول ﷺ، وصولا إلى مشاركتهم في الجهاد العراقي منذ بداياته وحتى قيام الثورة السورية، فبدأت الجبهة القتال ضد نظام بشار الأسد الذي تعتبره أحد «مكبلات» هذه «الأمة»، وأقرت القيادة في العراق فكرة الدخول والمشاركة في الجهاد بأرض الشام.

وأوضح أن الفكر الجهادي منتشر في كل العالم، والطلقة التي تطلق في بغداد يسمع صداها في المغرب، مبينا أن بداية العمل كان من خلال مجاميع صغيرة منتشرة في كل مكان، حيث تم تقسيم العدو إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الأفرع الأمنية وفرق الجيش والقيادات الحاكمة، مذكرا بأن العمليات بدأت في دمشق أواخر عام 2011، ودير الزور والقامشلي وسعسع، مع التأكيد على تجنب الأخطاء الأمنية والعسكرية التي تؤدي إلى فشل هذه العمليات.

ووصف التقارب الأميركي ـ الإيراني بأنه يعد دعما للنظام، مشيرا إلى أن الحديث عن مستقبل سورية السياسي سابق لأوانه، ولكن المناطق التي «تحرر» تقام فيها «هيئات شرعية» ينضوي تحتها العديد من الهيئات القضائية والمدنية والخدمية، لتوفير القوت والأمن والعلاج للمواطنين بالمشاركة مع المنظمات الطبية والإغاثية.